ويوضح نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، سليم الزعنون (أبو الاديب)، مهمة وفد اللجنة التنفيذية إلى القاهرة، حيث مهّد للزيارة، ان «من أهم نقاط الحديث في القاهرة هو أننا نريد من اخواننا في مصر أن يقرّبوا [وجهتي] النظر، الفلسطينية [و] الاردنية. وحقيقة وجدنا أن الاخوة المصريين... يقولون انه ليست هناك نقطة ثابتة توقفت عندها المباحثات الاردنية ـ الفلسطينية، وان النقطة التي توقفت عندها المباحثات نقطة خلافية... وتتعلق بقرار ٢٤٢... [و] المصريون نجحوا، جزئياً، في زحزحة الموقف الاردني ليصبح ' قرار ٢٤٢ + حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها' . وأبلغنا [إلى] المصريين أن هذه العبارة لا تكفي ولا يمكن أن نوافق على قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، الا اذا أضيف اليه حق تقرير المصير... [ويضيف] ان الوفد رجع من القاهرة وطمأننا بأن مصر لن تدخر وسعاً في اقناع الاردن بأن ينهي الحالة السابقة من القطيعة... وان يضع الملك حسين يده في يد ياسر عرفات، وأن المعركة واحدة، ومصلحتنا أن نقف [قبالة] اسرائيل التي تهدده وتهددنا معاً» (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩٨٨/١/٢).

من جانبه، يقول الملك الاردني حسين: «نحن طرحنا السؤال في القمة العربية... هل القضية الفلسطينية قضية قومية أم قضية قطرية ؟... نحن لا نعتقد بأنها قطرية؛ ونعتقد بأنها قومية، ولو كانت قطرية لما كانت للأردن مشكلة تتجاوز بضعة كيلومترات محتلة... وقد تحملنا، ونتحمل، في الاردن التبعات والمسؤوليات، من أجل تمهيد الطريق لأيصال المنظمة إلى الوضع الذي تستطيع فيه أن تمارس حقها في تمثيل الشعب العربي الفلسطيني... ولا يوجد، في الواقع، خلاف . فقد وصلنا معهم إلى نقطة محددة، ثم حدث تراجع من الجانب الفلسطيني، ونحن لا نستطيع أن نعود لنبحث، من جديد، في صيغ جديدة» (من مقابلة مع الملك حسين، **الاهرام**، القاهرة، ١٩٨٧/١٢/١١). وأوضح وزير أردني، لم يذكر اسمه «ان موقف الاردن واضح بشأن العلاقة مع م.ت.ف. وهو ينطلق من احتمالين: الاول، أن تقرر المنظمة السير وحدها، وأن تتمسك بوفد مستقل واقامة دولة مستقلة، وسيكون الاردن أول من يعترف بهذه الدولة... أما الاحتمال الثاني، وهو الذهاب للمؤتمر الدولي بوفد أردني ـ فلسطيني مشترك، فان هذا يفرض الاعتراف من قبل المنظمة بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، لأن الاردن، شأنه شأن كل الدول العربية المعنية، ومنها سوريا، يعترف بالقرار ٢٤٢... ولذلك، فإن الحديث مع المنظمة في علاقة مشتركة يبدأ من الاتفاق على ذلك» (**القبس**، الكويت، ١٩٨٨/١/٦).

مقابل هذا التحديد الاردني، الذي كان من بين أسباب القطيعة، تحاول م.ت.ف. احياء الحوار مع الاردن دون وضع قيود مسبقة على مجريات الحوار. فقد قال عرفات: «اتفقت والملك حسين، بعد المصالحة... على متابعة موضوعين: الاول تنشيط اللجنة المشتركة الاردنية ـ الفلسطينية لدعم صمود أهلنا في الارض المحتلة...؛ [و] الثاني، اتفقنا على اجتماع سياسي في الاسبوع الأخير من هذا الشهر [كانون الاول (ديسمبر)] في عمان كذلك، وشكلت اللجنة التنفيذية وفدنا إلى هذا الاجتماع» (من مقابلة مع عرفات، فلسطين الثورة، **مصدر سبق ذكره**). وقد تحقق الموضوع الاول، حيث اجتمعت اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، في ١٩٨٧/١٢/١٥، وترأس الجانب الفلسطيني عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، بينما ترأس الجانب الاردني وزير شؤون الارض المحتلة، مروان دودين (**السفير**، بيروت، ١٩٨٧/١٢/١٦)؛ لكن الموضوع الثاني لم يتحقق، ولم يذهب وفد اللجنة التنفيذية إلى عمان، و «هذا يعني أن العاهل الاردني يصرّ على أن يسمع من منظمة التحرير قبولها بالقرارات الدولية، وخاصة قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ قبل العودة إلى استئناف مناقشة تفاصيل التنسيق في المواقف الاردنية ـ الفلسطينية؛ وكان الرد الفلسطيني ما معناه: هناك معطيات جديدة تخطت عملية البحث بقرارات الأمم المتحدة... [و] في ضوء هذه المعطيات وتلك القرارات يجب أن يحصر البحث والمناقشة والتنسيق» (علي بلّوط ، **القبس**، ١٩٨٧/١٢/٢٩). وعلى الرغم من تحديد موعد زيارة وفد اللجنة التنفيذية، طلبت القيادة الاردنية تأجيل زيارة الوفد الفلسطيني لمدة شهر «دون ابداء الأسباب. والرأي الفلسطيني في تحليل أسباب هذا التأجيل غير